



قرار رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢

بشأن

قواعد وشروط وضوابط استحقاق وصرف البدل النقدي
عن رصد الإجازات الدورية أثناء الخدمة

مجلس الخدمة المدنية ...

- بعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن الخدمة المدنية والقوانين المعدهله له.
- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٤/٤ في شأن نظام الخدمة المدنية والمراسيم المعدهله له.
- وبناءً على عرض ديوان الخدمة المدنية،
- وبعد موافقة مجلس الخدمة المدنية .

تقرير

مادة (١)

مع عدم الإخلال بالفقرة الثالثة من المادة ٤٤ من المرسوم الصادر في شأن نظام الخدمة المدنية المشار إليه المضافة بالمرسوم رقم (٨١) لسنة ٢٠٢٢ بتعديل هذه المادة والتي نصت على أن "يجوز للموظف الذي لديه مدة خدمة في الدولة لا تقل عن خمس سنوات أن يصرف أيام الخدمة بدلاً نقداً حسماً من رصيد إجازاته الدورية التي لم ينفع بها عند طلب الصرف ، على الأقل رصيد الموظف بعد صرف البدل النقدي عن ثلاثة يوماً حتى نهاية السنة الميلادية" . يكون استحقاق وصرف البدل النقدي عن رصيد الإجازات الدورية أيام الخدمة للمعنيين وفقاً لطرق التعيين المختلفة المخالفة لأحكام المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه بمراعاة القواعد والشروط والضوابط الواردة بهذا القرار.

مادة (٢)

مع عدم الإخلال ببنص المادة (١) - يشترط لصرف البدل النقدي عن رصيد الإجازات الدورية أيام الخدمة توافر الضوابط الآتية:

١. أن يكون آخر تقريري أداء حصل عليهما الموظف قبل تاريخ صدور قرار صرف البدل النقدي بتقدير ممتاز فعلي أو باعلى درجة تقييم أداء وفقاً لنظام التقييم الخاضع له الموظف وذلك بالنسبة للذئقات الوظيفية المشمولة بنظام تقييم الأداء ، ولا يعذر في هذا المجال بتقديم الأداء غير الفطيبة (الاعتبارية أو الحكمية) ، كما لا يعذر بتقديم الصلاحية عن فترة التجربة.
٢. أن يكون الموظف قد أمض في ذات الجهة - بعد التعيين فيها أو التقليل إليها - مدة ستين على الأقل سالقة على تاريخ صدور قرار صرف البدل النقدي.
٣. لا يكون قد وقعت على الموظف إحدى العقوبات التأديبية ما لم يتم محوها وفقاً للنحو المقرر قانوناً قبل صدور قرار صرف البدل النقدي.
٤. عدم جواز تكرار صرف البدل النقدي للموظف إلا بعد انقضاء سنة على الأقل من تاريخ صدور كل قرار بصرف هذا البدل.

مادة (٣)

تصرف البدل النقدي أيام الخدمة عن رصيد الإجازات الدورية المجمع (المدورة والمجمدة) بموجب قرار يصدر من وكيل الوزارة أو رئيس الجهة القائمة بذاتها حسب الأحوال وذلك بعد مراعاة القواعد والشروط والضوابط الواردة بهذا القرار .



مادة (٤)

يكون صرف البدل النقدي أيام الخدمة وفقاً لذات مرتب الموظف ومقداره الذي يصرف له فيما لو صرحت له بجازة دورية في تاريخ صدور قرار صرف البدل النقدي، ويحسب مرتب اليوم الواحد من رصيد الإجازات الدورية عند صرف هذا البدل على أساس أن الشهر مقداره ثلاثة أيام.

مادة (٥)

لا يقتصر صرف البدل النقدي أيام الخدمة بالحد الأقصى (٩٠ يوم) لمدة الإجازة الدورية التي يجوز ان يصرح بها للموظف في سنة واحدة وفقاً للنادرة ٤٠ من المرسوم الصادر في شأن نظام الخدمة المدنية المشار إليه ، كما لا يتقدّم بالحد الأقصى (١٨٠ يوم) للبدل النقدي الذي يصرف في نهاية الخدمة وفقاً للمدة ٤١ من ذات المرسوم ولا يحول صرف البدل النقدي أيام الخدمة ، أيًا كان مقدار البدل الذي تم صرفه . دون التصرّيف للموظف بجازة دورية في ذات العام في حدود الرصيد المتبقّي منها بمراعاة كافة الشروط والأحكام والإجراءات المقررة في شأن التصرّيف بالإجازات الدورية.

مادة (٦)

يقصد بخدمة الدولة في مجال تطبيق شرط (أن يكون لدى الموظف مدة خدمة في الدولة لا تقل عن خمس سنوات) : مدة الخدمة لدى أي وزارة أو إدارة أو وحدة إدارية تكون ميزانيتها ضمن الميزانية العامة للدولة أو ملحوظة بها أو لدى الهيئات والمؤسسات العامة المستقلة وكذلك الشركات المملوكة كاملاً للدولة .

مادة (٧)

يجوز للجهات والهيئات والمؤسسات العامة المستقلة ذات الأنظمة الوظيفية الخاصة تطبيق نظام صرف البدل النقدي أيام الخدمة وفقاً لأحكام الفقرة الثالثة المضافة إلى المادة ٤١ من المرسوم الصادر في شأن نظام الخدمة المدنية المشار إليه وذلك بمراعاة الأدلة القانونية المقررة وفقاً لقانون إنشاء كل جهة والإجراءات والأنظمة الوظيفية الخاصة بها.

مادة (٨)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

د. محمد عبد اللطيف القاسم



نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

رئيس مجلس الخدمة المدنية بالنيابة

- صدر في ٩ من رمضان ١٤٤٣ هـ
- تلويح ١٠٠ لـ ٥٠٠٠ هـ

قرار صرف البدل النقدي عن رصيد الإجازات الدورية لسنة ٢٠٢٢